

## «دار الإسلام» بين الفقه والتاريخ والجيوبوليطيقا

■ محمود إسماعيل ■

تستهدف الدراسة إبراز حقيقة العلاقة الجدلية بين حقول معرفية ثلاثة، تتمثل في حقول الفقه والتاريخ والجيوبوليطيقا. وتؤسس مقاربتنا على حقيقة أخرى بدهية، وهي وحدة المعرفة؛ إذ من المعلوم أن ظاهرة التخصص في العلوم المختلفة لم يكن إلا منهجاً إجرائياً؛ بغية الدراسة المتعمقة لموضوعات معرفية متجانسة وفق مناهج مناسبة لطبيعة تلك الموضوعات، وهو ما تمثل في ظاهرة تصنيف العلوم.

وليس أدلّ على حقيقة وحدة المعرفة من كون الفلسفة - منذ العصور القديمة وحتى بدايات العصر الحديث - كانت تحوي كافة المعارف، حتى نعتت حقاً بأنها «أم المعلوم» وإذ خفت صوت الفلسفة

■ أستاذ التاريخ الإسلامي في كلية الآداب، جامعة عين شمس.

- نسبياً - بعد ذبوع ظاهرة التخصص العلمي، فقد استعادت مكانتها حالياً باعتبارها «سيكمتار» قادرة على لمّ شتات المعارف الجديدة التي تمخض عنها العلم الحديث بأجناسه المتعددة، وقد ساعد على ذلك ما أسفر عن التخصص العلمي الدقيق من ظاهرة ما عرف باسم «العلوم البيئية»، أو العلوم المساعدة كضرورة منهجية ناتجة عن تشابك الحقول المعرفية، بحيث يستحيل حصر معارف كل علم في حقل واحد.

فدراسة موضوع علم الاجتماع - على سبيل المثال - قد تداخل مع موضوعات مماثلة تدخل في اختصاص علمي الأنثروبولوجيا والفولكلور. ودراسة التاريخ تقتضي - منهجياً أيضاً - الإفادة من موضوعات علوم أخرى؛ كالأثار والاقتصاد السياسي والاجتماعي وغيرها، ولما شهد العالم الإسلامي - حول منتصف القرن الثاني الهجري - ظاهرة تصنيف العلوم بتحديد موضوع كل علم ووضع مناهجه والتأليف فيه وتدوينه - جرى تصنيف المعارف صنفين: عرف الأول باسم «العلوم الدينية» أو الشرعية، والثاني باسم «علوم الأوائل»؛ أي العلوم الدنيوية.

شمل الصنف الأول علوم التفسير والقراءات والحديث والفقہ والكلام، واختص الصنف الثاني بالعلوم الطبيعية والرياضية والاجتماعية والإنسانية.

وجدير بالذكر أن دراسة الفلسفة كانت تشمل الكثير من هذه العلوم، اقتداءً بالتصنيف اليوناني؛ حيث ضمت علوم الفلك والطب والفيزياء والكيمياء... وحتى الموسيقى والاستطيقا.

ولعلّ هذا يفسر ما اشتهر به علماء الإسلام من ثقافة موسوعية،

حتى إن بعضهم تمرس في دراسة الكثير من المعارف الدينية والدينية في آن، إلى جانب علوم اللغة والأدب، وفي هذا الإطار أدرك هؤلاء العلماء حقيقة وحدة المعرفة، ومن ثم الوقوف على الصلات والوشائج التي تربط بين حقول معرفية متعددة ومتنوعة، وهو ما أسفر عن إبداعات وابتكارات ما كان لها أن تتحقق عن طريق التخصص الدقيق.

لذلك يكتسي عنوان هذه الدراسة مشروعيتها سواء على الصعيد المنهجي، أم على المستوى الإقليمي. ونوه - في هذا الشأن - بما أنجزنا من دراسات متعددة تنحو هذا المنحى، خصوصاً ما تعلق بجذلية العلاقة بين الفقه والتاريخ والسياسة، لذلك نوه أيضاً بأن هذه الدراسة ما هي إلا محض إطلالة عامة تستعرض الخيوط الأولية التي تغني عن الاستطراد في ذكر التفاصيل.

نوه - أخيراً - بأن علم الفقه خاصةً وثيق الصلة بعلمي التاريخ والجيوبوليطيقا إلى درجة جعلت المؤرخين الفقهاء يتفوقون على نظائهم من المؤرخين المحدثين. كما أن علم الجيوبوليطيقا وُلِدَ من رحم علم الفقه، الذي يعدُّ أهم إنجازات الفكر الإسلامي.

معلومٌ أن علم الفقه يبحث في موضوع الشريعة الإسلامية، فهو منوطٌ باستنباط الأحكام الشرعية من مبادئ القرآن الكريم والسُّنة النبوية. وبفضل تعويله على الاجتهاد استنبط أحكاماً جديدة تجاه وقائع مستجدة ومشكلات أفرزها الواقع المتغير دوماً لم يرد بشأنها حلول مباشرة في القرآن الكريم والسُّنة النبوية. وفي هذا الاتجاه أبدع الإمام الشافعي علم «أصول الفقه» الذي يقنن ويقعد ويضع مبادئ «الاجتهاد» وشروطه وحدوده.

ونحن في غنى عن التعريف بالمذاهب الفقهية، وحسبنا الإشارة - في عجالة - إلى المذاهب الخاصة بأهل السُّنَّة، فضلاً عن مذاهب فرق المعارضة؛ كالشيعة والخوارج والمعتزلة، بهدف رصد موقفها من آلية الاجتهاد.

وفي هذا الشأن كان مذهب أبي حنيفة يعول على الاجتهاد في حدوده القصوى بينما كان فقه الإمام مالك أقل اجتهاداً، أما مذهب الإمام الشافعي فكان وسطاً بينهما، بينما رفض الإمام أحمد بن حنبل الاجتهاد بالكلية.

وثمة مذاهب فقهية أخرى خاصة بأهل السُّنَّة، كمذهب الأوزاعي الذي لم يقدر له الرواج والانتشار، والمذهب الظاهري، الذي أسسه داود الأصفهاني، ولم يقدر له الانتشار إلى أقاليم الغرب الإسلامي بعد أن جدده ابن حزم ودعمه بالدليل والبرهان بما أكسبه مسحة عقلانية.

أما عن فقه فرق المعارضة فقد نهل المعتزلة العقلانيون من فقه أبي حنيفة وفتحوا باب الاجتهاد على مصراعيه، وعوّل الفقه الإباضي على الجانب العملي الواقعي، بما يعني أخذه بمبدأ الاجتهاد، والحكم نفسه ينطبق على فقه الشيعة الزيدية الذي تأثر بنظيره المعتزلي، وإذ وضع الإمام جعفر الصادق أسس الفقه الشيعي الاثني عشري - كان الإمامان مالك وأبو حنيفة من تلامذته - فيعزى الفضل إلى الكليني وابن بابويه القمي في التوسع في مباحثه، وإذا عوّل الشيعة الإسماعيلية على فقه أبي حنيفة في مرحلة الدعوة السرية فقد استعاضوا عنه بفقه مستقل وضع القاضي النعمان أصوله وقواعده بعد تأسيس الدولة الفاطمية في بلاد المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المذاهب جميعاً قد شملها التعديل

والتجديد والتطور بتأثير الواقع السياسي والاجتماعي والجغرافي المتغير، وهو ما سنوضحه فيما بعد. كما تجدر الإشارة إلى أن الكثير من تلك المذاهب الفقهية تحجرت وتوقفت عن الإبداع نتيجة دخول الفكر الإسلامي طور الانحطاط بعد منتصف القرن الخامس الهجري؛ لأسباب سوسيو/سياسية وتاريخية، بما يؤكد حقيقة الصلة - تأثراً وتأثيراً - بين علم الفقه وعلمي التاريخ والجيوبوليطيقا.

كان مذهب أبي حنيفة  
يعول على الاجتهاد في  
حدوده القصوى بينما  
كان فقه الإمام مالك  
أقل اجتهاداً

أما عن العلاقة الجدلية بين الفقه والتاريخ فمعلوم أن نشأة علم التاريخ الإسلامي ارتبطت بعصر التدوين وتصنيف العلوم؛ إذ اقتصر قبل ذلك على مرويات شفوية تدور حول سيرة الرسول ﷺ ومغازية والقصص العربي القديم، وتراث القبائل العربية في الجاهلية والإسلام وبفضل الإخباريين؛ من أمثال أبي مخنف والمنقري وعوانة بن الحكم وغيرهم.

جرى جمع المادة التاريخية من مظانها، تلك التي اعتمد عليها المؤرخون الرواد - كالطبري والبلاذري والمسعودي وغيرهم - في تدوين التاريخ بعد كتابته.

وقد ازدهر علم التاريخ خلال الفترة ما بين القرنين الثالث والخامس الهجريين بفضل ثلثة من المؤرخين الثقات، من أمثال البيروني ومسكويه وابن حيون المغربي وابن حيان الأندلسي، وبعدهم دخل علم التاريخ في طور الانحطاط، شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى الدينية والدنيوية.

ما يعيننا هو إثبات أثر الفقه في ازدهار علم التاريخ الذي طرق

مشاهيره السابقون باب فلسفة التاريخ التي نهل منها ابن خلدون - فيما بعد - ونسب إلى نفسه فضل ريادتها.

لقد كان مؤرخو عصر الازدهار من الفقهاء، فنقلوا مناهج الفقه في التحقيق والنقد والقياس والاستنباط إلى حقل التاريخ؛ فالى المسعودي يعزى الفضل في تقديم رؤية شمولية للتاريخ - قبل ميشيله - بحيث تضمن موضوعه دراسة الماضي بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية. ويعدّ البيروني أول من اكتشف القوانين الموضوعية التي تحكم حركة التاريخ في سيرورتها وصيرورتها. أما مسكويه فقد فسّر التاريخ تأسيساً على أهمية العامل الاقتصادي - قبل ماركس - وحرره من الأسطورة والتولوجيا. وعلى يد المطهر المقدسي بدأت إرهابات الكتابة في فلسفة التاريخ، تلك التي تطورت بفضل ابن حيون المغربي الذي يعزى إليه فضل تأسيس أصول الفقه الإسماعيلي. أما ابن حزم الأندلسي - مجدد الفقه الظاهري - فقد طرق أبواب الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وأدخلها - مع تلميذه صاعد الأندلسي - ضمن مباحث علم التاريخ.

تلك الأمثلة - وغيرها - بالغة الدلالة على حقيقة تأثير الفقه في تطوير علم التاريخ، وحق لمؤرخ مغربي كبير - عبدالله العروي - أن يميز بين المؤرخ المحدث - على سبيل المثال - وبين نظيره الفقيه، فعّد الأول «مؤرخ رواية» والثاني «مؤرخ دراية».

بخصوص تأثير التاريخ في الفقه نعتقد أن بضاعة المؤرخ بالغة الأهمية للفقيه، فإصدار الأحكام الشرعية في مجال المعاملات يواجهها رصد المؤرخ للأوضاع الاقتصادية والأحوال الاجتماعية. كما أن فقه النوازل كان يستلزم بالضرورة مثل تلك المعلومات لإيجاد حلول

لمشكلات مستجدة لم يجرّ التشريع لها من قبل، بل راعى الفقهاء في إصدار فتاواهم ما جرى عليه السلف من تجارب وسنن، فقاوسوا الغائب على الشاهد توخياً للعدالة.

أما عن المعاملات مع أهل الذمة - بشأن ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات - فلم يجرّ التشريع لها بمعزل عن التاريخ.

وثمة فقه خاص بال عمران؛ كتخطيط المدن، وتحديد أماكن بناء المنازل وعدد طوابقها... إلخ. ومن المرافق ما جرى تعميده فقهاءً، تأسيساً على معلومات تاريخية. ناهيك عن أهمية التاريخ فيما كتب عن طبقات الفقهاء والقضاة، بما يؤكد حقيقة العلاقة الجدلية بين الفقه والتاريخ.

وبشأن صلة الفقه بعلم الجيوبوليطيقا نرى أن المصطلح الأخير لا يوجد له مقابل في اللغة العربية، وقد أخطأ من ترجمه بمصطلح «الجغرافيا السياسية» لا لشيء إلا لأن مفهومه أوسع بكثير من مفهوم «الجيوبوليطيقا» الذي يعني أثر الجغرافيا في توجيه السياسة، وأياً ما كان الأمر فثمة علاقة جدلية بين الفقه والجغرافيا، كذا بينه وبين السياسة، فإذا كانت الجغرافيا توجه التاريخ فتسحب علاقتها به على الفقه بالمثل. ولا غرو، فقد كان انتشار المذاهب الفقهية يتفاوت بين إقليم وآخر. ولم يكن جزافاً أن ينتشر فقه المعارضة الخارجية والشيعية في أطراف العالم الإسلامي، بل تحت تأثير الجغرافيا جرى تطوير الفقه - انفتاحاً أو جموداً - حسب طبيعة النشاط الاقتصادي والأحوال الاجتماعية والأوضاع السياسية. مثال ذلك أن مذهب الإمام مالك الذي ضيق باب الاجتهاد في الحجاز، فتحه على مصراعيه في بلاد المغرب والأندلس. ولم يكن جزافاً أن يتعاظم فقه أبي حنيفة في الأقاليم التي

راج فيها النشاط التجاري - كبلاد ما وراء النهر - أكثر من انتشاره في بلاد العراق. نتلمس الظاهرة نفسها بخصوص المذهب الظاهري الذي انتشر في الغرب الإسلامي أكثر من موطنه في الشرق، ولم يقدر للمذهب الشافعي انتشاراً كبيراً في موطن مؤسسه، بينما أصبح المذهب الرسمي لإمبراطورية السلاجقة.

بَدَهي أن تكون علاقة الفقه بالسياسة أشد وثوقاً، ومعلوم أن الخلفاء حالوا دون الكتابة في السياسة خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة. وإذ تجاسر مؤلف شيعي - السرخسي - ليؤلف فيها، فقد صودر كتابه، ولم يعثر له بعد على أثر. وإذ عمد الفارابي إلى التأليف في السياسة، فقد كان مؤلفه «آراء أهل المدينة الفاضلة» مجرد تصور يوتوبي، أما كتب «الأحكام السلطانية» فقد قعدت وقننت للنظم القائمة ليس إلا.

أما مباحث «الإمامة» وشروطها ورسومها عند فرق المعارضة فلا تعدو أن تكون تبريراً لمعتقداتها الدجمائية.

لم تظهر كتب مباشرة في السياسة إلا بعد ضعف وانهيار نظام الخلافة، وكان ظهورها مرتبطاً بمباحث علم الفقه، كما كان معظمها يدور حول إعطاء مشروعية زائفة لنظم عسكرية حازت السلطة عن طريق الغلبة، فانبرى «فقهاء السلطان» لتبريرها وتسويغها شرعياً حسب ما عرف باسم «فقه الحيل». ولا غرو، فقد انصب هدفها على إلزام الرعية بالطاعة للسلطان، حتى لو كان جائراً، ويعدّ كتاب «سياستنامه» لنظام الملك - وزير السلاجقة - خير مثال في هذا الشأن. بل كتب الغزالي - منظر النظام السلجوقي - كتابه «التبر المسبوك» على النمط الذي اختطه «ميكافيللي» من بعد !! يقول:



«على الرعية وجوب طاعة سلطان الزمان الذي ينبغي أن يكون على أتم هيئته. «أما ابن جماعة فقد اعترف بإمارة المتغلب» حتى لو كان جائراً أو فاسقاً».

وإذ وُلدت هذه الأفكار السياسية المشتتة من رحم الفقه، فقد كان آنذاك يعارك أزمة انحطاطه وتحجره، شأنه في ذلك شأن الفكر الإسلامي بعامه.

**بَدَهي أن تكون علاقة  
الفقه بالسياسة أشد  
وثوقاً، ومعلوم أن الخلفاء  
حالفوا دون الكتابة في  
السياسة خلال القرون  
الأربعة الأولى للهجرة**

على غرار «فقهاء السلطان» المشاركة كتب نظراًؤهم في الغرب الإسلامي مؤلفات مماثلة في علم السياسة؛ مثال ذلك كتابات الطرطوشي والمرادي وابن رضوان وابن خلدون. وعن الأخير يقول المفكر المرحوم/ محمد عابد الجابري: «إن كتاباته في السياسة كانت أبعد ما تكون عن العقل والمنطق، وإن خطابه السياسي تهيمن عليه المفاهيم الدالة على الاستبداد والعنف»، ولا غرو، فقد كان فقيهاً مالكياً أشعرياً، رأى أحد الدارسين المعاصرين فقهه «متهافتاً».

أما فقهاء المعارضة - من أمثال ابن تيمية في الشرق وابن الأزرق في المغرب - فقد عوّلوا على ترشيد الحكام، وتبنى مصالح الرعية فقد نادى الأول بضرورة العودة إلى مبدأ «الشورى»، وأكد الثاني «مصالح الأمة» عن طريق المؤاخاة «بين الشرع والعقل».

أما ما كتبه فقهاء الفرق - من المعتزلة والإباضية والشيعية - في حقل السياسة فينم عن الإلحاح على «مفهوم العدالة عن طريق الالتزام بالشريعة»، كما هو حال الفقيه الطوسي في كتابه

«أخلاقي ناصري» واتسمت كتابات فقهاء الإباضية بالطابع العملي، فأبدعت نظاماً في الحكم والإدارة - كنظام العزابة - ذات طابع جماعي ديموقراطي تستند إلى تعاليم المذهب في الشورى والعدالة الاجتماعية.

وإذا اهتم فقهاء العصور الإسلامية المتأخرة بالكتابة في السياسة، فقد تطلع بعضهم إلى الحكم وطلب السلطة، وعلى الرغم من نهي الإمام مالك عن ذلك، فقد ضربوا بأوامره ونواهيه عرض الحائط، وانصرف معظمهم عن العلم إلى طلب المال والجاه، كما هو حال ابن خلدون على سبيل المثال. على أن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى صنف من الفقهاء مارسوا السياسة بهدف إنصاف الرعية من جور السلاطين، كما هو الحال بالنسبة لابن تيمية والعز بن عبد السلام وابن الأعرج، على سبيل المثال.

أما عن العلاقة بين التاريخ والجيوبوليتيكا، فثمة صلة وثيقة بين التاريخ والجغرافيا، بحيث جمع بعضهم بينهما وأبدع، كما هو حال اليعقوبي أول من كتب في مجال الجغرافيا السياسية والتاريخية. ويزهو المسعودي بأن جلّ معلوماته عن التاريخ الحضاري استقاها إبان رحلاته الجغرافية. فصلة التاريخ بالسياسة أكثر تأثيراً وأشد وثوقاً، وصدق من قال: بأن «التاريخ هو سياسة الماضي، والسياسة تاريخ الحاضر»؛ لذلك عرف العالم الإسلامي وظيفته «مؤرخ البلاط»، ومنهم من كرس مؤلفاته لتبرير سياسة الحكام طوعاً أو كرهاً، وقد حمل عليهم ابن عربي الذي لم يعتدّ «بما ألفه المؤرخون للملوك».

ومنهم من خدم في البلاط ونجح في ترشيد الحكام - كما هو حال ابن حيون المغربي - ولم يجد حرجاً في انتقاد بعض سياساتهم.

خلاصة القول أن العلاقة بين الفقه والتاريخ والجيوبوليطيقا تتسم بالجدلية، وخير شاهد على ذلك أن ابن خلدون جمع بين الحقول المعرفية الثلاثة كتابةً وممارسةً.

## المراجع:

- محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ابن حيون المغربي - جدل الفقه والتاريخ، الأسطغرافيا والميثولوجيا.
- عبدالله العروي: مفهوم التاريخ.
- محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، العقل السياسي العربي.
- Pap. A: An introduction to the Philosophy of Science
- Schact , Bosworth: The Legacy of Islam.